

فيه **فروع** <sup>الاول</sup> اوجب احوال الصالح في الميراث والهدية والهبّة للنفس  
 نقلا عن ابن ادرسي والفاضل للاصل فلا يثبت الوجوب مع الشك في  
 سببه نعم لو تقاد ذلك بنفسه او باكتساب الحق بالاخراج الثاني لو  
 قرخي التفقة فلا يثبت في الفاضل بسبب الاقتاد ولو لم يرف وجب  
 في الثابت بسبب الاسراف الثالث لا يعتبر الحول في الوجوب  
 بمعنى توقفنا لوجوب عليه بل بمعنى تقديرا الاكتفاء فلو علم الاكتفاء  
 من اول الحول وجب الحول ولكن يجوز تلجؤا الي اخره لاحتياطه  
 وللتحقق لجواز زيادة التفقة بسبب عارضة او فضا ولا يعتبر الحول  
 في عدا المكاسب **واما** العمل الماخوذ من الخيال والمن ذكره  
 الشيخ رحمه الله وابن ادرسي وجماعة وهل هو قسبر برياء او من قبل  
 العادن او من قبل الارباح ظاهر الفاضل انه من قبل الارباح و  
 قال المرتضى لاضى فيه فيجمل في الماهية ويحتمل في الموصفة و  
 يتي بعين الاصحاب الحنفي عن المسك والاحتمال ان فيه قايان في  
 الظاهر انه من المكاسب **الفصل الثاني** في معرف الحنفي وهو المذكور  
 في الاية قال الاصحاب فهم الله ورسوله وذوي القربى الامام والمثلة  
 الآخرة والصف ليشاي الماشحين ومسالكهم وابتداء سبلهم وشدة  
 قول ابن الجيلا انه معتد وعلي خمسة فهو الله في امره الاحكام وسهمه <sup>سول</sup>

من شرط في ذلك تصدك الثالث لو كان غلط الحرام ما فيه الحنفي كالعاد  
 والعوض والارباح لم يكن حنفي واحدا لانه مما يكون باناء الحرام بل  
 يجب الاحتياط هنا بما يوجب على الظن من حنفي الحلال ثم يحتمل ان  
 بعد الحلال المظنون ولو ساوى الاحتمال ان في المتلا لاحتلال الحرام  
 حنفي واحدا لانه ياتي على الجميع الرابع لو اخرج الحنفي ثم بينت الزيادة عليه  
 اما معلومة المتلا او بمجولة لاحتلال الحرام الزيادة صدقة وحتما  
 اشتراك الصدقة في الجميع بالاسترجاع فان لم يكن ليز او تصدق  
 بالزيادة ولو بينت المالك بعد الاخراج فالأوجب العتقان ويحتمل التمسك  
 عدمه لامتناع الامر الحانسي ظاهر لاحتساب ان مصرف هذا الحنفي  
 اهل الحنفي وفي الزيادة يتصرف بحنفي مالك فان الله ربي بالحنفي  
 الاموال وهذه وقدن انه في مصارف الصدقات لان الصدقات <sup>حصة</sup>  
 مخصصة على مستحق الحنفي **ومابها** جميع انواع الكتب من تجارة وتمرانة  
 وصناعة وغير ذلك يمتد فيها الخراج مؤنة مستفد له ولعباله ومنها  
 قضاء دينه وصحة وعروة وما يوجب من ظلم او مصادرة على الاقربا  
 من غير اسراف ولا اقتدار فيجب حنفي الزيادة على ذلك وظاهر ابن الجيلا  
 العموم هذا النوع وانه الحنفي فيه والاكثر على وجوبه وهو المعتد  
 لا انعقاد الاجماع عليه في الاضمة السابقة لزمانها واستناد الزايات